توطئة:

يسعى الفرد إلى اشباع حاجاته المتعددة والمتجددة، واعتمادا على درجة الاشباع يمكن تصنيف هذه الحاجات الى:

حاجات فردية: يتم اشباعها عن طريق النشاط الخاص كالغذاء واللباس والدواء والمسكن...الخ.

حاجات جماعية: تتولى الهيئات العامّة اشباعها (الدولة).

تسمى الحاجات الجماعية أيضا بالحاجات العامّة، سواء تعلّق الأمر بتلك التي لا يمكن ان يقوم بأدائها وقضائها غير الهيئات العامّة، أو تلك التي يمكن ترك أمر إشباعها الى الأفراد، غير أنّ الهيئات العامّة تتدخل لإشباعها وذلك لسبب أو لآخر.

تختلف الحاجات العامّة من دولة الى أخرى، كذلك تختلف في الدولة الواحدة من عصر الى آخر بناء على اختلاف فلسفتها وسياستها الاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل مجمل الحاجات العامّة الّتي يتطلب من الدولة إشباعها محور النشاط المالي والاقتصادي للدولة، ويتمثل هذا النشاط في قيام الدولة بالنفقات العامّة وهو ما يفرض عليها الحصول على إيرادات عامّة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات.

ويقتضي مقابلة النفقات العامّة بالإيرادات العامّة من الدولة أن تضع خطة(برنامج) محددة تتضمنها وثيقة اصطلح على تسميتها "الموازنة العامّة" تتضمن تقدير تفصيلي للإيرادات ونفقات الدولة لفترة مقبلة، وهي في العادة سنة.

وتشكل النفقات العامّة والايرادات العامّة والموازنة العامّة الموضوعات الأساسية لعمل المالية العامّة. غير أنّ لنشاط الدولة من حيث كونها وحدة اقتصادية تمارس وظائفها باستخدام لجزء من الموارد الإنتاجية المتاحة وإنفاق وتحصيل مبالغ من الدخل القومي، آثار هامّة على حجم وتكوين الناتج القومي وعلى الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج على مختلف الافراد والفئات الاجتماعية في الدولة، ويستوجب معرفة هذه الآثار ودراستها وتحليلها، وبالفعل فقد خصص جانب كبير من علوم المالية العامّة لدراسة هذه الوجود.

أولا: نشأة وتطور علم المالية العامة

إنّ علم المالية بالمعنى الحديث لم يكن معروفا في العصور القديمة والقرون الوسطى. فلم تكن آنذاك مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الأمير، بل كانت تختلط ماليتهما بحيث كان ينفق الملك أو الأمير على الدولة كما ينفق على أسرته وحاشيته.

ويرجع السبب في انفصال مالية الدولة عن مالية الحاكم حديثا الى ظهور الوعي القومي والتقدم الحضاري وتغيّر مقومات الدولة في العصر الحديث، فقد بدأت الشعوب تطالب بوضع قواعد لمالية الدولة وبضرورة مشاركة ممثلين عنها في تقرير الضرائب وكيفية تحصيلها وإنفاقها. كما أنّ النفقات العامّة بالصورة الحديثة لم تكن موجودة في العصور السابقة. وعليه نخلص الى أن المالية العامّة باعتبارها مالية منفصلة عن مالية الحاكم قوامها الانفاق النقدي للحصول على الأموال والخدمات اللازمة للدولة، لم تكن موجودة منذ أن وجدت الحكومات بل يرجع وجودها الى مدة ليسب بعيدة.

ثانيا: التمييز بين المالية العامّة والمالية الخاصّة

انّ تمييز المالية العامّة عن المالية الخاصّة يعني تمييز نشاط الدولة المالية عن نشاط الأفراد بقصد اشباع الحاجات، وينظر اليه من خلال ثلاث نقاط هي:

من حيث أسلوب الانفاق: تحدد الدولة نفقاتها أولا ثم تعيّن مقدار ما يلزمها من الإيرادات التي تغطي النفقات. ويجب في الظروف العادية ألا تزيد الإيرادات عن النفقات حتى لا يحرم الأفراد من أموال ليست الدولة في حاجة اليها، وذلك باستقطاعها كضرائب منهم. أما الفرد فيقدر أولا ثم ينفق في حدود ذلك الدخل، ويرجع هذا الفرق الى أن قدرة الدولة على الاقتراض أوسع من قدرة الفرد فهي باقية وثقة المقرضين بها أكبر من ثقتهم بالأفراد.

من حيث الهدف: ان هدف قيام الدولة بالمرافق العامة ليس الربح في الغالب، بل اعتبارات أخرى كإتاحة الفرصة للانتفاع بالخدمة للجميع بدون تمييز، ولا ينفي ذلك ان الدولة قد تحصل على موارد مالية للميزانية العامّة نتيجة لتوليها بعض المشروعات.

من حيث التنظيم: ان الطرق الحسابية لدولة تختلف عن الطرق التي يتبعها الأفراد فعليها تثبيت القيود بالدفاتر الحكومية واتباث الإيرادات التي قبضت فعلا خلال السنة المالية، بينما المشاريع الخاصّة تسير

على مبدأ استحقاق النفقة أو الايراد وذلك لتحميل كل فترة حسابية بإيراداتها ونفقاتها فقط، حتى يمكن معرفة المركز المالي للمشروع خلال سنتها المالية.

ثالثا: علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى

كون المالية العامّة مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية في الدول المعاصرة التي تختص بدراسة نواحي السلوك الإنساني، فمن الطبيعي أن تنشأ لها علاقات مع مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والاحصاء والقانون والتاريخ وعلم الإدارة والمحاسبة وعلم الأخلاق. ويتطلب فهمها كهلم وبغية توضيح الروابط بين علم المالية والعلوم الأخرى. سوف نتناول دراسة هذه الروابط بشيء من الايجاز كما سيأتي:

المالية العامّة والاقتصاد: ان علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد من العلاقات الوثيقة جدا لكونه فرع من فروع علم الاقتصاد ولأنّه كما هو معروف يتناول القوانين المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تأخذ من الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات التي تشبع حاجات الانسان المتعددة. وجوهر النشاط الاقتصادي هو بذل العمل على استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرف المجتمع من أجل اشباع الحاجات، فانّ الالمام بمبادئ الاقتصاد يعد شرطا أساسيا لتفهم موضوعات المالية العامّة، من إنفاق حكومي وضرائب وقروض عامّة والتي جميعها تعد أدوات مالية واقتصادية مجتمعة في آن واحد، تستخدمها الدولة في توجيه الاقتصاد للتأثير في مستوى الدخل القومي ومجرى النشاط الاقتصادي. كما إنّ القواعد العلمية المتعلقة بالمالية العامّة تتناول النّظام الخاص بالعلاقات المالية للدولة الّتي تنعكس بشكل فعلي في علاقات اقتصادية عينية.

المالية العامة والعلوم السياسية: تقع المالية العامّة على الحدّ الّذي يفصل بين السياسة والاقتصاد. فالعلوم السياسية تهتم بدراسة نظام الحكم والعلاقات بين السلطات العامّة فيما بينها من جهة وعلاقتها بالمواطنين من جهة أخرى، في حين تبحث المالية العامّة في النفقات والايرادات العامّة في إطار هذه السلطات. فارتباطها بالمالية العامّة ارتباطا قويا لأنّه يتأثر بها ويؤثر فيه. كما أنّ الأوضاع الدستورية والإدارية لها أثرها في مالية الدولة العامّة، حيث تختلف النفقات والايرادات العامة في إطار هذه السلطات وحسب ما إذا كانت الدولة "استبدادية او ديمقراطية او موحدة(بسيطة) كانت او تعاقدية(مركبة) او تملك

نظاما إداريا مركزيا او لا مركزيا. للظروف المالية أثرا مهما في أوضاع الدولة السياسية واستقرارها. فكم من بلد فقد استقلاله وتعرّض لنشوب الثورات والصراعات بسبب اضطراب في مالية وميزانية الدولة العامّة. ويعتبر وضع ميزانية الدولة عملا ذو بعد سياسي وجميع العمليات المالية ترد في وثائق إحصائية كبيرة وهذه المعلومات تشكل معطيات ثمينة في سياسة اية حكومة لأنّ ما تدرجه في الميزانية يبيّن ما أنفقته الدولة على أي نشاط تتدخل فيه ومنها يتضح التفاوت في الإيرادات والنفقات وما إذا كانت تميل الى الاقلال او الزيادة. وعليه هناك ارتباط وثيق بين النّظام المالي للدولة ونظامها السياسي فالنّظام المالي يعكس اتجاهات النّظام السياسي ويعتبر أداة من أدوات تحقيق أهدافه. كما أنّ النّظام المالي للدولة يختلف باختلاف النّظام السياسي بها وتؤثر المالية العامّة بدورها في الأوضاع السياسية.

المالية العامة والقانون: القانون هو الأداة التنظيمية التي يلجأ اليها المشرع لوضع القواعد العامّة الملزمة في مختلف المجالات. ومنها المجال المال، لذلك تأخذ جميع عناصر المالية العامّة من نفقات وايرادات وموازنة شكل قواعد قانونية من دستور وقانون ونظلم وتعليمات. ويطلق على هذه القواعد اسم التشريع المالي. وهو عبارة عن مجموعة قواعد قانونية تنظم شؤون الدولة المالية وبخاصّة دراسة ظاهر المالية العامّة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحديد العلاقات بين تلك الظواهر. فالعلاقة بين المالية العامّة والقانون الدستوري مثلا تظهر من خلال خضوع القواعد الفنية للمالية العامّة للقواعد الدستورية كالمساواة بين المواطنين أمام الضرائب والتكاليف والأعباء العامّة، كذلك موافقة المواطنين على فرض الضرائب وقواعد تحديد سعرها ووعاء ربطها وتحصيلها. أمّا العلاقة بين المالية العامّة والقانون الإداري فتتبلور من خلال تحقيق هدف مشترك يتمثل في إقامة العدالة وتحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامّة. فلا يتصور قدرة الدولة على مزاولة سلطاتها المالية دون الاستناد الى قواعد قانونية.

المالية العامّة والمحاسبة: كثير من موضوعات المالية العامة وخاصة الضرائب تتطلب الالمام بأصول المحاسبة والمراجعة وفنونها من استهلاك وجرد واحتياطيات وتخصصات وعمل الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشأت التجارية والصناعية. وتعتبر المحاسبة القومية أداة أساسية تستعين بها الحكومة في رسم سياستها المالية. ويزداد الارتباط بين المالية العامّة والمحاسبة كلما زاد دخل الدولة في الحياة الاقتصادية وشاركت في المشروعات الإنتاجية المختلفة .

رابعا: المالية العامة في

ونستعرضها وفق أهم الأحداث التي سجلها التاريخ الحديث وهي:

قبل الأزمة المالية 1929: تطور علم المالية العامة تطورا كبيرا خلال الفترة الأخيرة، وهذا التطور لم يلحق وسائلها الفنية فحسب، وانّما لحق مفهوم المالية العامة نفسها والأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها، وان تطور علم المالية هو انعكاس لتطور الدولة. فعلم المالية العامة وقواعدها كانت مرتبطة بطبيعة الدولة المحايدة التي شاعت في القرن التاسع عشر، أي مرتبطة بالدولة الحارسة كما يسميها الاقتصاديون أنصار "آدم سميث". وعليه فما يجب ملاحظته هنا هو أن كل نظرية مالية وما يترتب عليها من سياسة خاصة بالنفقات والايرادات والميزانية انّما يصدران عن نظرية اقتصادية معينة ولما كانت النظرية الاقتصادية نفسها لا تبقى جامدة بل تتطور وتتعدل تحت تأثير المشكلات الواقعية التي تحدث في النّظم الاقتصادية فان هذا التطوّر يؤدي بدوره الى تطوير النظرية والسياسة الماليتين. ومن هنا يتفاعل الفكر الاقتصادي والتطور الواقعي في تعديل وتطوير الفكر والسياسة في المالية العامّة، فالنظرية المالية الكلاسيكية كانت نتيجة حتمية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية. ولما كانت السياسة المالية التي طبقتها الدول الرأسمالية خلال القرن التاسع العشر وحتى العقد الرابع من القرن العشرين تطبيقا للنظرية المالية الكلاسيكية فانّ معنى ذلك أنّ هذه السياسة كانت هي الأخرى انعكاسا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية أما الأسس التي كانت تستند اليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية هي كما يلي:

أشار الكلاسيك أنّ فكرة التوازن بين العرض الكي والطلب الكلي وحالة الاستخدام الكامل متحققة ما لم تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، وان جهاز الأسعار في ظل المنافسة الحرة كفيل بتحقيق هذا الهدف، وبعبارة أخرة أن الحرية الاقتصادية والنشاط الخاص كفيلان بتحقيق التوازن.

كما أشار الكلاسيك الى أنّ الادخار هو العامل الرئيسي لنمو الاقتصاد لأنّ النمو يتوقف على ما يتكون من رؤوس أموال او استثمارات عينية تزيد من إنتاجية الاقتصاد وانتاجه ويتوقف حجم رأسمال او الاستثمار على حجم الادخار وعلى ذلك فاذا اريد زيادة في النمو الاقتصادي لابّد من تشجيع الادخار.

أشاروا أيضا الى أنّ الادخارات لابّد وأن تجد سبيلها الى الاستثمارات وأنّ معدّل الفائدة هو العامل التوازني بينهما بشكل يصبح معه الطلب الكلي على السلع والخدمات مساويا للعرض الكلي مع تحقيق حالة الاستخدام الكامل، وقد انعكست هذه المبادئ في النظرية المالية الكلاسيكية وما ترتب عليها من سياسة مالية طبقا لما يأتي:

ان دور الدولة ينحصر في وظائف محدودة حددها آدم سميث بالدفاع عن الإقليم ضد الاعتداء الخارجي، وحماية الملكية الخاصة وتحقيق الامن في الداخل والقيام بالمشاريع العامة التي لا ينتظر أن يقوم بها النشاط الخاص، اما لضخامة ما تتكلفه من أموال واما لضآلة ما تدره من أرباح.

تلجأ الدولة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات العامة المحدودة، ويجب ان يكون القصد الوحيد من الضرائب هو هذا القصد المالي الذي يتخلص في الحصول على الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامّة.

وخلاصة هذين المبدأين الأول والثاني، ان المالية العامة بما تقوم عليه من نفقات وايرادات متأتية من الضرائب يجب ألا يكون لها أية تأثير على المالية الخاصّة والنشاط الفردي وبعبارة أخرى ان المالية العامة يجب ان تكون حيادية.

يجب الا تعوق الضرائب في فرضها تكوين الادخار حتى لا تعوق تكوين رؤوس الأموال وتضعف من النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك مالت النظرية المالية الكلاسيكية الى تفضيل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، لأنّها لا تعرقل الادخار بل تؤدي الى إيجاد ادخار جماعي اجباري والى تفضيل الضرائب النسبية في نطاق الضرائب المباشرة.

كما يجب ان تكون الموازنة العامة متوازنة بمعنى ان تغطي النفقات العامة عن طريق الإيرادات. وبعبارة أخرى يجب عدم الالتجاء الى القروض العامّة، لأنّه فضلا عما تتركه من أعباء على الأجيال القادمة، فإنهاتخذت شكل اقتراض نقود جديدة من البنوك الّذي أدى الى زيادة الكمية النقدية ومن ثمّ الى حدوث ارتفاع تضخمي في الأسعار وان قامت على الأقل الاقتراض من الجمهور فإنها تقطع جزءا من ادخار الجمهور الّذي كان يستخدم في الاستثمار، فينقص بذلك الاستثمار الخاص، وتستعمل الحكومة مبلغ القرض غالبا في إنفاق حكومي غير استثماري، وبذلك يضعف الاقتراض العام من تكوين رؤوس الأموال ويضعف بالتالي من النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدّم يتضح أنّ المالية العامّة لم تكن أداة لتجهيز الدولة بالدخل الضروري لتغطية نفقاتها الإدارية، أي ان وظيفتها الأساسية التي يجب ان تكتفي بها ولا تتعداها الى غيرها هي مد الدولة بالموارد الضرورية لتغطية نفقاتها الإدارية ولكن الاحداث التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وبداية القرن20 وأزمة الكساد الكبير أظهرت إمكانية الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية العامة التي جاءت به المدرسة الكلاسيكية، والّذي يقتضي بوجوب بقاء الدولة حيادية تجاه الاحداث

الاقتصادية والمالية التي تحدث في المجتمع مما دفع بعض الاقتصاديين الى الخروج عمليا عن تلك المبادئ والأسس، وأوعزوا الى الدولة أن تتخلى عن موقفها السلبي أو الحيادي، إزاء الأحداث الاقتصادية؛

وكان في مقدمة هؤلاء الاقتصاديين "اللورد كينز" الّذي هاجم قانون "ساي" الذي يقول فيه:" ان العرض يولد الطلب ويساويه" وأشار الى أنّ "الطلب هو منشأ العرض" أي أنّه عندما يطلب الافراد السلع فانّ المنتجون يسرعون في انتاجها ويستخدمون اليد العاملة والموارد الأولية وأشار "كينز" الى احتمال نقص الطلب على العرض، وما يحدثه هذا النقص من قلّة الإنتاج والاستغناء عن عوامل الإنتاج مادية وبشرية وظهور البطالة، فلم يعد الكتّاب يسلمون بالتوازن الذاتي بين العرض وبين الطلب ولا يتقبلون فكرة تحقيق الاستخدام الكامل ذاتيا، ولا يؤمنون بحيادية الدولة إزاء الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، بل ذهب الاقتصاديون الكنيزين الى القاء التبعات الجديدة في تحقيق الاستخدام الكامل على عاتق الدولة وهكذا فان تطور الفكر الواقع حتى العقد الرابع من هذا القرن، قد هدم مبدأ حيادية المالية العامة اذا توسعت النفقات العامّة من ناحية واستخدمت الضرائب لتحقيق أغراض غير مالية من ناحية أخرى، فأصبحت المالية العامّة ليست فقط أداة لتجهيز الدولة بالدخل الضروري لتغطية نفقاتها وانما أيضا أداة لتحقيق التدخل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

بعد الأزمة المالية 1929: لقد تبيّن من الفقرة السابقة أن الحرب العالمية الأولى والأزمتين الاقتصاديتين العالميتين كان لهما الأثر الكبير في أقوال النظرية المالية الكلاسيكية ونشوء أسس ومبادئ جديدة هي أساس المالية المعاصرة في الوقت الحاضر في المجتمع الرأسمالي ويمكن ان ندرس اهم المميزات الأساسية لهذه المالية المعاصرة:

نهاية الدولة الحيادية: لقد أقام المفهوم الكلاسيكي للمالية العامّة فاصلا بين السياسة والاقتصاد، وحدّد وظائف الدولة بالدفاع والأمن والقضاء، أي أنّ الميدان السياسي كان من اختصاص الدولة، أمّا فيما يتعلّق بالاقتصاد فكان من اختصاص النشاط الخاص. الاّ أنّ هذا الفصل بين السياسة والاقتصاد قد تلاشى منذ الثلاثينات إذا أصبحت الدولة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية كمشرع للقوانين وانما أصبحت المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت تزول تدريجيا الحواجز التي كانت تفصل بين القطاع العام والخاص.

ويجب الإشارة الى أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان ضرورة حتمية املتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت منذ سنة1914 للحدّ من الآثار السيئة للنّظام الحر

والتخفيف من مساوئه دون المساس به. فالدولة عن طريق الضرائب الجمركية ذات السعر العالي تحمي صناعتها الوطنية من المنافسة الأجنبية، أو أنّ الدولة تقدّم مساعدات مالية للشركات للخروج من الازمات، ومن هنا نستطيع أن نرى بوضوح التعارض أو التناقض بين المفهوم الكلاسيكي والحديث من حيث أن مبدأ المساواة أمام النفقات العامّة هو الأساس الّذي يستند اليه المفهوم الكلاسيكي للمالية العامّة، في حين أنّ المفهوم الحديث للمالية العامّة لا يأخذ بعين الاعتبار بمبدأ المساواة هذا، حيث تزداد الضرائب على بعض الأفراد وتخفض على بعض آخر من الأفراد، حسب ما تتطلب سياسة التدخل. وهكذا نرى أن السياسة التدخلية للدولة عن طريق وسائل الفن المالي قد وضعت نهاية مفهوم الدولة الحيادية.

عدم استقرار النقود: لقد تمتّع النّظام النقدي خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى بدرجة كبيرة من الثبات والاستقرار، مما ساعد على المحافظة على استقرار النظم المالية في الدول الرأسمالية، ألا أنّ اندلاع الحرب العالمية الأولى وما تبعها من أزمات اقتصادية وخاصّة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1930، قضت على هذا الاستقرار وأصبح عدم الاستقرار في النقود سمة القرن العشرين. اذ أنّ هذه الأحداث فرضت على الدول نفقات كبيرة جدا مما أجبرها على التدخل وخرق القواعد والأسس التي كانت تحكم النشاط الاقتصادي قبل الحرب العالمية الأولى، كاللّجوء الى التضخم النقدي كإجراء لتمويل نفقات الحرب، وبنفس الوقت أعفت الدول بنوك الإصدار من واجب تحويل العملة الورقية بما يساويها من المعدن النفيس عند الطلب، ومعنى هذا أن الأساس الذي كان يستند اليه النظام النقدي قد تغيّر، اذ الغي النظام النقدي المعدني وحل محله نظام النقود الورقية الإلزامية ويجب الإشارة الى أن قيمة النقود لم تعد تتوقف على مقدار ما تساويه من المعدن النفيس، وانما تتوقف قيمتها على الوضع الاقتصادي العام، ولذا أصبح لزاما على الدولة أن تتدخل لتعيد قيمة نقدها بما يتلاءم ومتطلبات الوضع الاقتصادي العام في الدولة وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول الأخرى.

الحرب الشاملة: ان الحرب العالمية الأولى والثانية والأزمات الاقتصادية قد قضت على الاستقلال الّذي أقامه الفكر الكلاسيكي بين الاقتصاد وبين النشاط المالي للدولة، فلم يعد هناك مثلا تميّز بين ما هو مدني وما هو عسكري لأنّه وفي الحرب أصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الأهداف المدنية والاهداف العسكرية، كما ان القوة العسكرية للدولة أصبحت تعتمد كليا في الوقت الحاضر على مقدار ما تتمتع به من قوة اقتصادية او بعبارة أخرى أن القوة العسكرية تعتمد على كافة الاقتصاد القومي للدولة، ومن هذا يتضح أنّه ليس في الإمكان معالجة المشاكل المالية بمعزل عن الاقتصاد، فلو اخدنا مثلا مسألة توازن

الموازنة وهي قاعدة أساسية في الفكر المالي الكلاسيكي وعلى الرغم من أنّها لم تفقد قيمتها كليا الاّ أنّ مفهوم توازن الموازنة قد تطوّر اذ لم يعد في الإمكان تحقيقه الا في الاطار الاقتصادي العام، فالمفهوم في الوقت الحاضر هو تحقيق التوازن الاقتصادي العام وليس توازن الموازنة، اذ أنّ هذا الأخير لا يمكن تحقيقه دون ان يتحقق الأول، ولذلك فان المالية العامة لم تعد مستقلة، وانما أصبحت جزء من الاقتصاد كما أن زيادة النفقات العامة نتيجة لتطور وتنوع مسؤوليات الدولة لم تعد الضريبة قادرة لوحدها على تحقيق الإيرادات اللازمة للدولة، مما دفع الدولة الى استخدام الوسائل الأخرى كالقروض والوسائل النقدية، بجانب الضريبة كمصادر عادية لتوليد الإيرادات من ناحية ولاستخدامها كأداة للتدخل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى.